الأمم المتحدة

A/68/124 (Part I)

الجمعية العامة

Distr.: General
8 July 2013
Arabic
Original: Arabic/English/Russian/
Spanish

الدورة الثامنة والستون

البندان ٩٥ و ١٠٢ من القائمة الأولية*

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط

خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٢

ثانيا – الملاحظات ٢

ثالثا – الردود الواردة من الحكومات ٥

كوبا ٥

العراق ٦

الأردن ٨

ليبيا ١٣

الجمهورية العربية السورية ٢٢

أوكرانيا ٢٤

رابعا – الردّ الوارد من الاتحاد الأوروبي ٢٥

* A/68/50.

010813 230713 13-38602 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، بموجب الفقرة ١٠ من قرارها ٢٨/٦٧ المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، أن يواصل مشاوراته مع دول المنطقة والدول المعنية الأخرى، وفقا للفقرة ٧ من القرار ٣٠/٤٦ وآخذا في الاعتبار تطور الحالة في المنطقة، وأن يلتمس آراء تلك الدول بشأن التدابير المبينة في الفصلين الثالث والرابع من الدراسة المرفقة بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠[(١)] أو غير ذلك من التدابير ذات الصلة، من أجل التحرك صوب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وبموجب الفقرة ١١ من القرار نفسه، طلبت الجمعية العامة أيضا إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثامنة والستين تقريرا عن تنفيذ ذلك القرار. وهذا التقرير مقدمٌ عملا بذلك الطلب.

٢ – في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٣، أُرسلت مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء توجه انتباهها إلى الفقرتين ١٠ و ١١ من قرار الجمعية العامة ٢٨/٦٧، وتلتمس وجهات نظرها بشأن هذه المسألة. وقد استُنسخت في الفرع الثالث أدناه الردود المتلقاة من حكومات الأردن وأوكرانيا والجمهورية العربية السورية والعراق وكوبا وليبيا (باسم المجموعة العربية). وورد ردٌّ من الاتحاد الأوروبي جرى استنساخه في الفرع الرابع وفقا لأحكام القرار ٢٧٦/٦٥. وستصدر الردود الإضافية التي ترد من الحكومات في إضافات إلى هذا التقرير.

ثانيا – الملاحظات

٣ – يؤكد الأمين العام مجددا أنه قد آن أوان تسوية النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني عن طريق التفاوض على أساس حلّ الدولتين، بل إن تلك التسوية أصبحت أكثر إلحاحا من أي وقتٍ مضى في سياقٍ إقليمي يتسم على الصُعد الإنسانية والأمنية والاجتماعية والسياسية بعمق تحولاته وتأثره المتزايد بتداعيات النزاع السوري. ويكرر الأمين العام مجددا تأكيده أن المصالح الفضلى للجانبين الإسرائيلي والفلسطيني تقتضي إنهاء النزاع، ووضع حدٍّ للاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧، وتسوية جميع مسائل الوضع النهائي بما في ذلك القدس والحدود واللاجئون والأمن، وإقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة والمتصلة الأراضي دولةً تتوافر لها أسباب البقاء وتعيش ودولة إسرائيل جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وهو يدعو إلى تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع، بما فيها القراران ١٨٥٠ (٢٠٠٨) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

(١) A/45/435.

٤ - ويرحب الأمين العام بالجهود الدبلوماسية الجارية التي تهدف إلى استئناف مفاوضات سلام ذات مغزى والتوصل إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي. وسوف يبذل أقصى ما بوسعه من أجل دعم أي مبادرة للسلام ذات مصداقية كما أنه مؤمن بأهمية تضافر الجهود على الصعيد الدولي وأهمية توطيد مشاركة الشركاء الإقليميين والدوليين الرئيسيين بما يشمل المجموعة الرباعية.

٥ - ويؤكد الأمين العام مجددا أن أيّ تسوية سلمية يتم التوصل إليه يجب أن تكون شاملة، ويشدد على أهمية مبادرة السلام العربية في هذا الصدد. ولا يزال التوصل إلى سلام دائم وشامل في الشرق الأوسط هدفنا المشترك. وإضافة إلى إحلال السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، لا بد من إنهاء النزاع الدائر حاليا في الجمهورية العربية السورية وهو هدف ذو أولوية قصوى بالنسبة إلى الأمم المتحدة. والأمين العام ملتزم التزاما تاما ببذل كل جهد ممكن من أجل وقف العنف وتيسير حل سياسي للنزاع في الجمهورية العربية السورية. وهو يدعو جميع الأطراف المعنية، سواء من داخل المنطقة أو من المجتمع الدولي، إلى تقديم الدعم اللازم والامتثال لأحكام القانون الدولي وجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة منعاً لأي تصعيد للتوتر.

٦ - ويهيب بجميع الأطراف المعنية داخل المنطقة وخارجها أن تسعى إلى تهيئة الأوضاع الأمنية المستقرة والتوصل إلى تسوية سلمية في الشرق الأوسط يكون من شأنها أن تيسِّر عملية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ويؤكد الأمين العام مجددا استعداد الأمم المتحدة الدائم لتقديم أي مساعدة ممكنة في هذا الصدد.

٧ - ومنذ صدور التقرير السابق للأمين العام[٢]، واصل وكيلُ وزارة خارجية فنلندا المكلفُ بتيسير عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط مشاوراتِه المكثفة مع دول المنطقة، وواصل في هذا الصدد الاضطلاع بالأعمال التحضيرية اللازمة لعقد المؤتمر المذكور في هلسنكي. ولا يزال وكيل وزارة الخارجية الفنلندية يتمتع، في أدائه لولايته هذه، بكامل الدعم والتعاون من جانب الأمين العام والدول الراعية للقرار الصادر عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط والمعتمد في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، وهي الاتحاد الروسي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

(٢) A/67/139 (Part I).

٨ - ومن دواعي الأسف ألا يتسنى عقد المؤتمر بحلول نهاية عام ٢٠١٢ بسبب عدم إجماع كل دول المنطقة على حضوره. وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أصدر الأمين العام بيانا أحاط فيه علما بالبيانات الصادرة عن الدول الراعية للقرار وأكد مجدداً أن الداعين إلى المؤتمر مسؤولون مسؤولية جماعية عن بذل قصارى الجهد من أجل عقده. وأعرب الأمين العام عن تأييده التام لجهود الميسر المتواصلة، بما في ذلك اقتراحه إجراء مشاورات متعددة الأطراف في أقرب وقت ممكن بحيث يتسنى عقد المؤتمر في أول فرصة سانحة في عام ٢٠١٣.

٩ - وفي ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، قدم الميسر تقريرا إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعقود لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ أثناء انعقاد دورتها الثانية، وفيه أبلغ اللجنة بحالة الاستعدادات لعقد المؤتمر. وأحاطت الدول الأطراف في المعاهدة علما بذلك التقرير وأعربت عن تقديرها للجهود التي يبذلها الميسر دونما كلل. وفي حين أعربت الدول الأعضاء عن خيبة أمل وأسف عميقين لتأجيل المؤتمر الذي كان من المتوخى عقده عام ٢٠١٢، فقد أكدت مجددا دعمها لعقد المؤتمر المذكور طبقا للاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالمتابعة المنبثقة عن مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. وأقرت الدول الأطراف بأن الفرصة لم تضِع بعد رغم فوات الموعد النهائي المقرر لعقد المؤتمر.

١٠ - ويساور الأمين العام القلق من أن يؤدي أي تأخير جديد في عقد المؤتمر إلى الإضرار بالمعاهدة وعملية استعراضها، بما في ذلك التطلعات إلى أن يكلل مؤتمر استعراض في عام ٢٠١٥ بالنجاح. ويلاحظ أن عددا من الدول الأطراف في المعاهدة يعتبر تأجيل المؤتمر خرقا للالتزامات التي اتفق عليها في مؤتمر استعراض المعاهدة المعقود عام ٢٠١٠.

١١ - ويتطلع الأمينُ العام إلى توثيق التعاون ويشجع جميع دول المنطقة على اغتنام الفرصة لبدء عملية تنطوي على تواصل مباشر فيما يتعلق بمسائل الأمن وخطوات المتابعة وتفضي إلى القضاء التام على جميع أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، النووية منها والكيميائية والبيولوجية، ووسائل إيصالها. ويؤكد الأمين العام مجددا دعمه القوي للميسر ولفنلندا بوصف حكومتها الحكومة المضيفة للمؤتمر، ويعرب عن عميق امتنانه للجهود المستمرة التي يبذلها الميسر وحكومة بلده. ولا يزال الأمين العام على أتم استعداد لتقديم أي مساعدة قد تفيد في هذا الصدد.

ثالثا – الردود الواردة من الحكومات

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٠ أيار/مايو ٢٠١٢]

١ – تؤيد كوبا إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في بلدان وأماكن مختلفة من العالم، في إطار الجهود الرامية إلى تحقيق هدف نزع السلاح النووي.

٢ – ويعلق بلدنا أهمية خاصة على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، على نحو ما أعربت عنه الأغلبية الساحقة من بلدان المنطقة ووفقا لأحكام قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٤٨٧ (١٩٨١) والفقرة ١٤ من قرار المجلس ٦٨٧ (١٩٩١) وأحكام العديد من القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة.

٣ – ونؤكد مرة أخرى أهمية تنفيذ القرار الذي اعتمده عام ١٩٩٥ مؤتمرُ استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي يشدد على ضرورة أن تنضم إسرائيل دون إبطاء للمعاهدة المذكورة وأن تُخضِع منشآتها النووية لكامل نطاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ممتثلة بذلك لأولوية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٤ – ومن دواعي الأسف أن لم يتسن تنفيذ الاتفاق المنبثق عن مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠١٠ بشأن عقد مؤتمر دولي في عام ٢٠١٢ يُعنى بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وهو فشل لا مبرر له وينطوي على مخاطر كبيرة. وينبغي عقد هذا المؤتمر في أقرب وقت ممكن في عام ٢٠١٣. فطرحُ مقترحاتٍ جديدة وحدوث مزيد من التأخير في عقده يمكن أن يؤديا إلى عواقب سلبية للغاية تضر بمصداقية المعاهدة وبنظام عدم الانتشار النووي برمته.

٥ – وإنشاء تلك المنطقة الخالية من الأسلحة النووية، إضافة إلى كونه إسهاما كبيرا في تحقيق هدف نزع السلاح النووي، من شأنه أيضا أن يشكل خطوة هائلة في عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط.

٦ – أما إسرائيل وهي البلد الوحيد في المنطقة الذي لم يصبح بعد طرفاً في معاهدة عدم الانتشار ولا أعرب عن اعتزامه الانضمام إليها، فيجب أن تتخلى عن حيازة الأسلحة النووية وأن تُخضِع جميع منشآتها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية مستجيبةً بذلك دونما إبطاء ولا شروط لمطالب المجتمع الدولي العادلة.

العراق

[الأصل: بالعربية]
[٢٣ آذار/مارس ٢٠١٣]

١ - تؤكد حكومة جمهورية العراق على دعمها لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية كخطوةٍ هامةٍ نحو القضاء على هذا النوع من الأسلحة. وانطلاقاً من هذا المبدأ أيدت وساهمت في الجهود المبذولة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في شتى الأقاليم الجغرافية وبالذات في منطقة الشرق الاوسط. إذ أن انشاء هذه المنطقة سيخدم أغراضاً متعددة نظراً للأهمية الكبيرة التي تتمتع بها هذه المنطقة في توطيد نظام عدم الانتشار، وفي تعزيز أمن دول المنطقة، فضلاً عن اعتبار هذا المشروع من التدابير المهمة في بناء الثقة على الصعيد الإقليمي، لذلك فمن الضروري بمكان العمل على بذل قصارى الجهد لإنجاح عقد المؤتمر الخاص بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط لما سيحققه من فوائد وأهداف عدة تنعكس بشكل إيجابي على الأمن والاستقرار في المنطقة.

٢ - تعرب حكومة العراق عن أسفها لما ورد بالبيانات الصادرة عن الأطراف المنظمة لمؤتمر ٢٠١٢ الخاص بانشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط الذي كان مقرراً عقده في هلسنكي في أواخر العام الماضي، وتأجيله الى أجل غير مسمى.

٣ - تدعو حكومة العراق الدول المنظمة للمؤتمر إلى تحمل مسؤلياتها طبقاً لما ورد في الوثيقة الختامية لمؤتمر المراجعة عام ٢٠١٠، وما أكده القسم الرابع منها الخاص بمنطقة الشرق الأوسط والتي دعت إلى تكليف الأمين العام للأمم المتحدة والدول المودع لديها المعاهدة (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وروسيا)، بعقد مؤتمر خاص بمنطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، خلال هذا العام وبحضور جميع دول المنطقة، ولا سيما أن إجراءات التحضير لمؤتمر المراجعة لمعاهدة عدم الانتشار النووي لعام ٢٠١٥ قد أخذت مجراها وأصبحت عملية التقدم في تنفيذ الالتزامات الواردة في خطط العمل التي اعتمدها مؤتمر المراجعة لعام ٢٠١٠ أمراً ملحاً.

٤ - تؤكد حكومة العراق على ضرورة قيام الميسر لأعمال المؤتمر بمهامه الرئيسية المكلف بها طبقاً لخطة العمل الخاصة بالشرق الأوسط المتضمنة في الوثيقة الختامية لمؤتمر المراجعة لعام ٢٠١٠ والتي تركز على تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط من خلال إجراء مشاورات مع دول المنطقة بهذا الصدد وتحضير جدول أعمال المؤتمر في إطار المرجعية

التي حددتها وثيقة ٢٠١٠، وكذلك المساعدة في تنفيذ خطوات المتابعة المستقبلية، ورفع تقاريره إلى مؤتمر المراجعة لعام ٢٠١٥ واللجان التحضيرية الثلاث التابعة له.

٥ - تؤكد حكومة العراق على ضرورة أن تلعب الأمم المتحدة والأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي - مون شخصياً دوراً أكثر فاعلية في حث الدول الأطراف في المنطقة والدول المنظِّمة على عقد المؤتمر في أقرب وقت.

٦ - تؤكد حكومة العراق على الاستمرار في العمل لعقد مؤتمر تفاوضي يطلق عملية جادة نحو تحقيق المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الاوسط وبذل أقصى الجهود لإنجاح عقد المؤتمر لما سيحققه من فوائد وأهداف عدة تنعكس بشكل إيجابي على الأمن والاستقرار في المنطقة وتقربنا من الهدف الأسمى المتمثل بتحقيق السلم والأمن الدوليين وصيانتهما.

٧ - تؤمن حكومة العراق بأن إنشاء هذه المنطقة أمرٌ ليس بالمستحيل إذا ما توافر حسن النوايا في المفاوضات وتضافرت الإرادات السياسية لتنفيذ هذا المشروع.

٨ - إن المساعي الرامية لإنشاء هذه المنطقة، يجب أن يتم التمهيد لها بخطوات أساسية منها إخضاع المنشآت النووية كافة إلى نظام الضمانات الشامل. وفي هذا السياق، نؤكد على أهمية شروع إسرائيل بنزع سلاحها النووي وانضمامها إلى معاهدة عدم الانتشار النووي (NPT) وإخضاع منشآتها النووية كافة لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهنا نُذّكر بقرار مجلس الأمن المرقم (٤٨٧) لعام ١٩٨١ الذي يدعو إسرائيل إلى وضع منشآتها تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٩ - تؤكد حكومة العراق على أهمية مشاركة جميع الدول المعنية بالمنطقة في هذا المؤتمر دون استثناء لأن غياب أي دولة مهمة من دول المنطقة يعني إفشال المؤتمر وتقويضه.

١٠ - تأخذ حكومة العراق بنظر الاعتبار ضرورة الاستفادة من الدول التي لها تجارب في إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشمل الأخرى، والتعرف على المعوقات التي تحول دون إنشاء مثل هكذا منطقة حيث هناك بعض المناطق التي لم تدخل بعد حيز التنفيذ على الرغم من فتح باب التوقيع عليها منذ زمن طويل.

١١ - إن فشل الجهود الرامية لتنفيذ هذا المشروع سيقود المنطقة إلى عواقب وخيمة وستنعكس سلباً على أمن واستقرار المنطقة، وهو ما يضع مسؤولية كبيرة على عاتق الدول الراعية لقرار عام ١٩٩٥ المعني بالشرق الأوسط وكذلك الميسر في دعم المؤتمر وذلك في وضع إطار وجدول زمني محدد لما سيتم تحقيقه وإنجازه.

الأردن

[الأصل: بالعربية]
[٨ نيسان/أبريل ٢٠١٣]

المقدمة

١ - تدعم حكومة المملكة الأردنية الهاشمية جهود الأمم المتحدة الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط بهدف إرساء السلم والأمن في جميع مناطق العالم، وقد دأب الأردن دائماً إلى دعم كل ما ينبثق عن الجمعية العامة من قرارات تهدف إلى إقرار السلام والأمن الدولي والإقليمي في المنطقة بدءا من القرارات السابقة التي أقرت منذ سبعينات القرن الماضي وصولاً إلى القرار رقم ٦٧/٢٨ (٢٠١٢) والتي توصي جميعها إلى اتخاذ ما يلزم من خطوات عملية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٢ - كما يؤكد الأردن على أهمية فض النزاعات بالطرق السلمية وإلى تعزيز تدابير بناء الثقة على جميع المستويات ودعم نزع السلاح والحد من الأسلحة بهدف منع إيجاد مناخ من عدم الثقة بين دول الإقليم والذي من الممكن أن يؤدي إلى نزاعات مسلحة في المستقبل. ويشجع الأردن أن يكون حل النزاعات المسلحة عن طريق التفاوض أو التحقيق أو التوفيق أو التحكيم أو التسوية القضائية أو اللجوء إلى الوكالات أو الترتيبات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي تختارها الأطراف. فالأردن معروف بسياساته المعتدلة وتوجهاته المحبة للسلام والحريص دائماً على تجنيب شعوب المنطقة ويلات الحروب والدمار بالرغم ما قد حكمت عليه عوامل الجغرافيا بأن يوجد في منطقة تسعى معظم دولها إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل.

الجهود الأردنية على الصعيد العالمي

٣ - إن المملكة الأردنية الهاشمية تلتزم بكافة القرارات المنبثقة عن مجلس الأمن فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل وحظر التسلح ومنع الانتشار واستخدام القوة ضد المدنيين وأهمها القرار رقم ١٥٤٠ لعام ٢٠٠٤ والذي يعتبر الأساس في الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل على المستوى الدولي، وأن على دول المنطقة التعاون والسعي الجاد نحو الحد من انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى للوصول إلى منطقة شرق أوسط خالية من الأسلحة النووية. كما يحث الأردن الدول على الالتزام بقرارات الأمم المتحدة

والاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية الموقعة، بما فيها اتفاقيات نزع التسلح الموقع عليها الدول.

٤ - إن سياسة الأردن في الالتزام فيما يتعلق بتحديد الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل تؤثر بشكل مباشر على السياسة الأمنية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي في المنطقة. فالأردن طرف في العديد من الاتفاقيات والمبادرات الدولية التي تحد من انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل ومكافحة الإرهاب النووي، وهذا يؤكد وضوح السياسة الأردنية تجاه أسلحة الدمار الشامل، وصدقه في مساعيه الرامية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع هذه الأسلحة وتحقيق الأمن والأمان النووي في المنطقة.

٥ - يرى الأردن أن انتشار أسلحة الدمار الشامل يشكل خطراً على الأمن والاستقرار في المنطقة والذي ينعكس سلباً على مساعي السلام الهادفة لحل النزاعات بين دول المنطقة كالنزاع العربي - الإسرائيلي، كما أنه يؤدي إلى انعدام الثقة بين دول المنطقة، إضافة الى تأثيراتها السلبية والعميقة على تنمية المنطقة ورفاهية شعوبها سواء من الناحية الأمنية والاقتصادية والبيئية والإنسانية. وانطلاقاً من هذا الموقف فقد وقّع الأردن على معظم الاتفاقيات الخاصة بالأسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية وهو مشارك فاعل في كافة نشاطات ضبط ونزع التسلح والأمن الإقليمي ومن هذه الاتفاقيات - وهي متابعة من قبل القوات المسلحة الأردنية:

(أ) اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية؛

(ب) المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي؛

(ج) اتفاقية حظر التجارب النووية؛

(د) مبادرة أمن انتشار الأسلحة النووية؛

(هـ) مبادرة شرق أوسط خال من الأسلحة النووية؛

(و) الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي؛

(ز) اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلاتها؛

(ح) اتفاقية الأمان النووي؛

(ط) اتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي؛

(ي) اتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي؛

(ك) الاتفاقية التعاونية للدول العربية الواقعة في آسيا للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين؛

(ل) اتفاق امتيازات وحصانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛

(م) قرارات مجلس الأمن الخاصة بالحد من انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل.

٦ - يرى الأردن ضرورة توقيع جميع دول المنطقة دون استثناء على الاتفاقيات المتعلقة بهذه الأسلحة لتحقيق الأمن والاستقرار لجميع شعوب المنطقة. كما يدعم الأردن جميع المواقف العربية في هذا المجال، حيث أن الأمن الجماعي لدول المنطقة يمكن تحقيقه من خلال نزع التسلح وليس من خلال امتلاك أسلحة الدمار الشامل التي لن تؤدي إلا إلى سباق التسلح وانعدام الأمن. ويدعو الأردن إلى النظر لكافة أسلحة الدمار الشامل بنفس المنظار وأن يتم بذل جهود متساوية ومتزامنة للتوصل إلى حظر شامل لهذه الأسلحة ويؤيد الجهود الهادفة لإيجاد منطقة شرق أوسط خالية تماماً منها، حيث أن من شأن ذلك أن يعزز السلم والأمن على المستويين الإقليمي والدولي.

٧ - يرتبط الأردن بعلاقات تعاون وثيقة مع جيرانه من دول المنطقة والمبنية على أسس التعاون والمصالح المشتركة والتي تهدف إلى إرساء الأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط، فقد دخل الأردن في معاهدة سلام مع إسرائيل منذ عام ١٩٩٤، ومنذ ذلك الحين فإن الحكومة الأردنية كانت دائماً السباقة ضمن دول المنطقة بالانضمام إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية الخاصة بضبط التسلح ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل بهدف إنشاء منطقة شرق أوسط خال من أسلحة الدمار الشامل.

الموقف الأردني

٨ - إن موقف الأردن من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط هو موقف واضح وثابت و لم يتغير أبداً، فالأردن دولة خالية من الأسلحة النووية ولا يمتلك أي من هذه الأسلحة أو وسائل إيصالها و لم يتعامل معها بصورة مباشرة أو غير مباشرة وليس له أي طموحات أو نوايا لامتلاك أو تطوير أية برامج ذات علاقة بهذه الأسلحة. كما لم يقدم الأردن في أي يوم من الأيام أية مساعدة سواء علمية أو تقنية أو مادية لأية جهة تسعى لامتلاك أو تطوير السلاح النووي و لم يسمح بممارسة أية نشاطات ذات علاقة بهذه الأسلحة على أراضيه.

٩ - يؤيد الأردن ويدعم كافة الجهود والمساعي الدولية والإقليمية لحظر الأسلحة النووية وإزالة هذه الأسلحة وصولاً إلى عالم خال من الأسلحة النووية لذلك فقد سارع الأردن إلى تبني سياسة ثابتة وواضحة تجاه أسلحة الدمار الشامل تتضمن جملة من الإجراءات والتدابير الوقائية على الأصعدة السياسية والأمنية.

(أ) الصعيد السياسي

'١' انضمام الأردن إلى جميع المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية التي تحظر حيازة واستخدام أسلحة الدمار الشامل؛

'٢' قيام الأردن بإدراج مادة في معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية والمنشأة بالمادة رقم (٤) للفقرة (٧/ب) لإيجاد منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل التقليدية وغير التقليدية في الشرق الأوسط وذلك في إطار تسوية سلمية عادلة وشاملة تتمثل بعدم اللجوء للقوة واعتماد أسلوب الحوار والمصالحة في حل المشاكل؛

'٣' مساهمة الأردن وضمن إطار جامعة الدول العربية في صياغة مسودة معاهدة شرق أوسط خال من أسلحة الدمار الشامل، حيث كان الأردن أحد أعضاء لجنة الصياغة المصغرة التي كلفت بصياغة بنود هذه المعاهدة؛

'٤' تَبني سياسة ثابتة وواضحة تجاه أسلحة الدمار الشامل وقد عبر عنها في كافة المناسبات والمنابر الدولية لإظهار حجم الخطر الذي قد يصيب المنطقة نتيجة انتشار أسلحة الدمار الشامل فيها، ومطالبة المجتمع الدولي ومجلس الأمن بممارسة الضغط على دول المنطقة بالانضمام إلى المعاهدات الدولية الخاصة بأسلحة الدمار الشامل وإخضاع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

(ب) الصعيد الأمني

'١' الإنذار المبكر، تسعى القوات المسلحة إلى تحسين وسائل الإنذار المبكر من استخبارية ورادارية وقيادة وسيطرة بهدف تقليل زمن رد الفعل واتخاذ التدابير اللازمة في حال إطلاق الصواريخ الباليستية؛

'٢' تحسين قدرات مجموعة الإسناد الكيماوي في مجال الكشف والوقاية والتطهير والدفاع السلبي من عوامل أسلحة الدمار الشامل؛

'٣' الإجراءات الطبية الوقائية، قامت الجهات المعنية في الخدمات الطبية الملكية بتحديد احتياجاتها من المعدات والأدوية واللقاحات الضرورية للتخفيف من الأضرار الناتجة عن استخدام أسلحة الدمار الشامل على أفراد القوات المسلحة والمواطنين؛

'٤' مبادرة جلالة القائد الأعلى للقوات المسلحة الأردنية والتي أعلن عنها في قمة سيؤول للأمن النووي في كوريا ٢٠١٢ بتشكيل فريق لمكافحة التهريب النووي وذلك بهدف تجنب المخاطر الناتجة عن تداول وتهريب المواد النووية لإرساء وتعزيز مفهوم الأمن النووي.

رؤية القوات المسلحة الأردنية

١٠ - إن الأردن يؤيد ويدعم كافة الجهود والمساعي الدولية والإقليمية التي تؤدي إلى تحقيق الأمن النووي وحظر استخدام الأسلحة النووية وصولاً إلى إنشاء منطقة شرق أوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل وذلك عبر الانضمام إلى اتفاق الضمانات الشاملة الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة بما في ذلك معاهدة منع الانتشار النووي واتفاقية الأسلحة الكيماوية واتفاقية الأسلحة البيولوجية ومعاهدة حظر التجارب النووية والأهداف التي قامت عليها قمّتا واشنطن وسيؤول. وكان الأردن قد بادر بالتوقيع على الاتفاقيات ذات العلاقة بالمنشآت النووية كاتفاقية الأمن النووي واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي واتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي. كما يؤيد الأردن حق الدول في الحصول على الطاقة النووية وتطويرها واستخدامها في الأغراض السلمية وإنتاج الطاقة السلمية.

١١ - يرى الأردن أن تدابير بناء الثقة والأمن والتعاون بين دول المنطقة في الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل سيعمل على زيادة الاستقرار والسلم والأمن في المنطقة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، كما سيساعد على توطيد وتعزيز مبادئ المساواة والحرية والديمقراطية بهدف إرساء منطقة شرق أوسط خالية من الأسلحة النووية.

ليبيا

[الأصل: بالعربية]
[٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣]

أولا

١ - تدعم الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية المواقف الداعية إلى إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في كافة أنحاء العالم بما في ذلك المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط التزاما منها بنزع السلاح النووى باعتباره الأولوية القصوى على النحو الذى أقرته دورة الجمعية العامة الأولى المكرسة لنزع السلاح عام ١٩٧٨.

٢ - إن إدراج البند المعنون ''إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط'' كبند دائم على جدول أعمال الجمعية العامة منذ عام ١٩٨٠ وذلك بناء على الطلب الذي شاركت جمهورية مصر العربية في تقديمه عام ١٩٧٤. وقد دأبت الجمعية العامة سنويا على اتخاذ قرار يدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يتم اعتماده بتوافق الآراء.

ثانيا

١ - تبنت الدول العربية مبادرة جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية التي أصبحت التزاماً دولياً تعهد به المجتمع الدولى، وأصبح قرار الشرق الأوسط عام ١٩٩٥، الذي تبنته وقدمته الدول الثلاث الوديعة لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، جزءاً من صفقة التمديد اللانهائى للمعاهدة.

٢ - لقد أثبتت تجارب السنوات الماضية مدى وفاء جميع الدول العربية بالتزاماتها بمقتضى معاهدة عدم الانتشار وباتفاقات الضمانات الشاملة التي وقّعتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وحرصها على بناء أفضل العلاقات مع الوكالة من أجل استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية.

٣ - تؤكد المجموعة العربية ضرورة تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع المرافق النووية في منطقة الشرق الأوسط لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتشدد على ضرورة انضمام إسرائيل إلى المعاهدة كدولة غير حائزة للأسلحة النووية وإخضاع جميع مرافقها النووية الإسرائيلية لنظام الضمانات الشامل للوكالة، مما يساهم في إحلال السلم والأمن في المنطقة ويشكل حافزاً لدولها على التنمية الاقتصادية

والاجتماعية، وعلى تجنب الدخول في سباق تسلح يعيق برامج التنمية ويبدد جهود بناء الثقة.

٤ - أكدت المجموعة العربية أن خطة العمل المتعلقة بتنفيذ قرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥ التي تم اعتمادها في مؤتمر المراجعة عام ٢٠١٠ تشكل بداية لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه منذ أكثر من خمسة عشر عاماً بهدف إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية.

٥ - إن المجموعة العربية تؤكد أن تنفيذ قرار الشرق الأوسط طبقاً لخطة العمل الواردة فى الوثيقة الختامية لمؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار النووى لعام ٢٠١٠، لا يمثل فقط التزاماً على المجتمع الدولي ومنظمي المؤتمر، ولكن أيضاً عاملاً رئيسياً في تحقيق الأمن الإقليمي، وبناء الثقة، وإزالة التوترات المتعلقة بملف الانتشار النووى في الشرق الأوسط من خلال مقاربة إقليمية شاملة ومتوازنة، بعيداً عن السياسات الانتقائية والمنحازة.

٦ - إن إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية شرط أساسي لا غنى عنه لتحقيق الأمن، والاستقرار، والسلام. كما إنه يعتبر أساساً مهماً لبناء الثقة. إن إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط يحقق تنفيذ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعددة في هذا الخصوص، كما ينفذ قراري مجلس الأمن رقمي ٤٨٧ (١٩٨١) و ٦٨٧ (١٩٩١) اللذين أكدا ضرورة إنشاء تلك المنطقة، وإخضاع المنشآت النووية الإسرائيلية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٧ - وفي هذا الإطار، قدمت الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية إلى اللجنة التحضيرية الثانية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، التي انعقدت في جنيف من ٢٢ نيسان/أبريل إلى ٣ أيار/مايو ٢٠١٣، ورقة عمل حول عقد مؤتمر حول إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط تضمنت على الخصوص ما يلي:

(أ) يمثل قرار الشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر مراجعة وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥ بشأن إنشاء منطقة الشرق الأوسط الخالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الركيزة الأساسية والمحورية في صفقة التمديد اللانهائي للمعاهدة. وقد استغرق المجتمع الدولي خمسة عشر عاما لإصدار آلية لتنفيذ هذا القرار في الوثيقة النهائية لمؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار النووية في عام ٢٠١٠؛

(ب) نصت خطة العمل الصادرة عن مؤتمر ٢٠١٠ لمراجعة معاهدة عدم الانتشار التي نصت على خطوات عملية لتنفيذ قرار ١٩٩٥ الخاص بالشرق الأوسط؛ تضمنت

تكليف الأمين العام للأمم المتحدة والدول الثلاث الراعية لقرار ”١٩٩٥ حول الشرق الأوسط“ وبالتشاور مع دول المنطقة، بعقد مؤتمر خلال عام ٢٠١٢ حول إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، ليكون بداية مسار يقود إلى التنفيذ الكامل لقرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥؛

(ت) رغم تعاون الدول العربية مع جميع الأطراف المنظمة لمؤتمر إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط إلا أن هذه الأطراف أعلنت بشكل فردى وعلى عكس مطالب كل دول المنطقة – ما عدا إسرائيل – عن تأجيل المؤتمر دون أن تحدد موعداً جديداً له؛

(ث) إن عملية التأجيل المنفردة التي قامت بها الجهات المُنظّمة يعد تنصلاً من مسؤوليتها والتزاماتها بموجب خطة العمل الواردة بالوثيقة الختامية لمؤتمر المراجعة لعام ٢٠١٠، يؤثر سلباً على مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعملية المراجعة وما يصدر عنها من قرارات توافق عليها المجتمع الدولي. كما أن عدم تنفيذ هذه الالتزامات يلقي بشكوك كبيرة على عملية التوافق والحلول الوسط التي يتم اتخاذها في إطار العلاقات متعددة الأطراف في مجال نزع السلاح؛

(ج) وتتحمل الأطراف المنظمة وإسرائيل، التي لم تعلن موافقتها على حضور المؤتمر، مسؤولية التأجيل وما نجم عنه من آثار سلبية أعاقت التقدم نحو إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل الذي سعت الدول العربية إلى تحقيقه على مدى أربعة عقود؛

(ح) تؤكد المجموعة العربية على ضرورة تنفيذ الفقرة العاملة السابعة – (أ) من استنتاجات وتوصيات الوثيقة الختامية لمؤتمر مراجعة عدم الانتشار ٢٠١٠، التي تنص على دعوة الأمين العام للأمم المتحدة ومقدمي قرار عام ١٩٩٥ بالتشاور مع دول المنطقة إلى عقد المؤتمر، وعلى ضرورة عقد المؤتمر المؤجل حول إنشاء منطقة الشرق الأوسط الخالية من الأسلحة النووية وباقي أسلحة الدمار الشامل في أسرع وقت ممكن على أن يكون ذلك خلال عام ٢٠١٣. وتؤكد المجموعة أن عقد المؤتمر مسؤولية المجتمع الدولي كله، وأن عدم تنفيذه في موعده يُمثّل إخلالاً بعملية المراجعة وبالالتزامات المتفق عليها. وفي هذا الإطار، فهناك ارتباط مباشر بين عقد المؤتمر في عام ٢٠١٣، وتوصله إلى نتيجة ملموسة من خلال بدء عملية تفاوضية بأجل زمني محدد للتوصل إلى المنطقة الخالية، وبين نجاح مؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥ ولجانه التحضيرية.

ثالثاً

٨ - اتخذ مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة وعلى المستوى الوزاري عدداً من القرارات تتعلق بمؤتمر ٢٠١٢ (مرفق لائحة القرارات). كما أنه ورد في إعلان الدوحة لمجلس الجامعة على مستوى القمة في دورته العادية الرابعة والعشرين المنعقدة بالدوحة/قطر بتاريخ ٢٦ و ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٣، ما يلي:

- التأكيد على ضرورة إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وغيرها من أسحة الدمار الشامل وعلى نحو عاجل لوضع حد نهائي لسباق الأسلحة النووية واعتبارها ركيزة أساسية لنظام منع الانتشار الذي يستند إلى أهمية تنفيذ الالتزامات التي يتفق عليها في عملية مراجعة تنفيذ المعاهدة.

- الدعوة إلى عقد المؤتمر الدولي لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في أقرب وقت ممكن، والعمل على وضع تاريخ محدد للمؤتمر، وأهمية أن تتم المشاورات تحت مظلة الأمم المتحدة وبجدول أعمال محدد، وبمشاركة الدول التي تعلن رسميا حضورها للمؤتمر.

- التأكيد على أن المماطلة وعدم تنظيم المؤتمر في أقرب وقت قبل متم ٢٠١٣ يمثل انتهاكا لنظام منع الانتشار كله ويضر بمصداقية المعاهدة.

- إعلان الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية عن رفضها لتحميل الدول العربية مسؤولية فشل المنظِّمين للمؤتمر حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

- التأكيد على أن تأجيل المؤتمر مرده رفض إسرائيل الانصياع للإرادة الدولية ورغبتها في احتكار الأسلحة النووية في المنطقة.

- تجديد الدول العربية عزمها على تحقيق الأمن القومي العربي بكل الوسائل المشروعة.

الملحق

القرارات الصادرة عن مجلس جامعة الدول العربية عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ بخصوص "مؤتمر ٢٠١٢ حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط"

القرار	أهم ما نص عليه القرار
القرار رقم ٧٥٣٤/الدورة العادية (١٣٨) بتاريخ ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢	– التأكيد على موقف الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بدعم الجهود المبذولة لعقد مؤتمر ٢٠١٢، وضرورة التزام منظمي المؤتمر بالمرجعية التي حددها "مؤتمر ٢٠١٠ لمراجعة معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية" وعدم إقحام أي موضوعات لم يتم الاتفاق عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر المراجعة ٢٠١٠. – التأكيد على أن المرجعية الرئيسية والوحيدة للمواقف العربية من مؤتمر ٢٠١٢ هي لجنة كبار المسؤولين في إطار جامعة الدول العربية، ودعوة الدول العربية إلى تأكيد على تلك المرجعية عند إجراء أي لقاءات منفردة مع منظّمي مؤتمر ٢٠١٢. – تكليف لجنة كبار المسؤولين باستقبال الأطراف المنظّمة للمؤتمر (الميسر وفريقه – الأمم المتحدة – ممثلي الدول الثلاث الوديعة لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية) قبل انعقاد المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أو بعده مباشرة وذلك لتقييم المواقف العربية المبدئية من المقترحات الخاصة بتنظيم مؤتمر ٢٠١٢.
القرار رقم ٧٥٧٥ – الدورة غير العادية للمجلس الوزاري بتاريخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢	– التأكيد على استمرار الموقف العربي الجماعي الداعم للجهود المبذولة لعقد مؤتمر ٢٠١٢، والتأكيد من حيث المبدأ على أهمية انعقاده في موعده طبقا للوثيقة الختامية لمؤتمر ٢٠١٠ لمراجعة معاهدة عدم الانتشار وللمرجعية التي تم تحديدها.

- تكليف لجنة كبار المسؤولين في وزارات الخارجية العربية إلى القيام بما يلي:

١ - تكثيف لقاءاتها وتحركاتها في المرحلة المقبلة وإيجاد آلية للتحرك السريع إذا اقتضى الأمر.

٢ - التأكيد على منظمي المؤتمر بضرورة الالتزام بالمرجعية والإطار اللذين حددهما ''مؤتمر المراجعة لعام ٢٠١٠''.

٣ - تبني مواقف موحدة تهدف إلى الخروج من مؤتمر ٢٠١٢ بنتائج وآليات تنفيذ و متابعة واضحة، وفق جدول زمني محدد، توضح مراحل إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية وباقي أسلحة الدمار الشامل.

٤ - التأكيد على الدور الرئيسي للأمم المتحدة في تنظيم المؤتمر وتوجيه الدعوات.

٥ - التأكيد على أن ''لجنة كبار المسؤولين'' هي الجهة الوحيدة المكلفة بالتفاوض والتباحث حول مؤتمر ٢٠١٢ والتحضير له بمختلف جوانبه السياسية والفنية والإجرائية، ودعوة مجالس السفراء العرب في نيويورك وفيينا وجنيف وبروكسل إلى مراعاة ذلك.

٦ - الطلب إلى رئيس مجلس الجامعة والسيد الأمين العام الاتصال بالأمين العام للأمم المتحدة للتعبير عن دعم الجامعة العربية لعقد مؤتمر ٢٠١٢، وحثه على قيام الأمم المتحدة بالدور المنوط بها لعقد المؤتمر، وكذلك مخاطبة الأطراف الأخرى المكلفة بتنظيم المؤتمر لحث هذه الأطراف على بذل كل الجهود لعقد المؤتمر طبقا للالتزامات الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر المراجعة لعام ٢٠١٠.

القرار رقم ٧٥٨٠ الدورة - التأكيد على أن تأجيل مؤتمر ٢٠١٢ يعتبر إخلالا

غير العادية للمجلس الوزاري بتاريخ ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ تحت البند المعنون ”الموقف العربي من تأجيل مؤتمر ٢٠١٢ حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط“

بالتزامات منظمي المؤتمر أمام المجتمع الدولي بشأن تنفيذ قرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥ وبتنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠.

- رفض المبررات التي قدمها بعض منظمي المؤتمر لتأجيله، وتحميلهم مسؤولية التأجيل وتبعاته أمام المجتمع الدولي.
- تكليف لجنة كبار المسؤولين بالاستمرار في التواصل مع المنظمين و الميسر بهدف تحديد موعد لعقد المؤتمر، على أن يكون في أقرب وقت وقبل موعد انعقاد اللجنة التحضيرية الثانية لمؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار النووي.
- تكليف لجنة كبار المسؤولين بالاستمرار في التحرك مع المجموعات الجغرافية والسياسية لحشد الدعم لعقد المؤتمر وما تراه اللجنة مناسبا لدعم هذا التحرك.
- تكليف لجنة كبار المسؤولين بإبلاغ الميسر بالاستمرار على الصيغة الحالية من المشاورات الثنائية مع الأطراف المعنية، على أن تنظر اللجنة في مقترح المشاركة في المشاورات الموسعة مع الأطراف الإقليمية، وذلك وفقا للمرجعيات المتفق عليها في خطة العمل الخاصة بالشرق الأوسط الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠١٠ بما في ذلك قرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥ الذي يعد مرجعية مؤتمر ٢٠١٢/ ومعايير تضمن المصلحة العربية ومنها:

(أ) وضع تاريخ محدد للمؤتمر.

(ب) أن تتم المشاورات تحت مظلة الأمم المتحدة وبجدول أعمال محدد.

(ج) أن تحضرها فقط الدول التي تعلن رسميا مشاركتها في المؤتمر.

- في حالة عدم تحديد موعد لانعقاد المؤتمر الخاص بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في أقرب فرصة ممكنة؛ تنظر الدول العربية في ما يمكن اتخاذه من خطوات في كافة محافل نزع السلاح والمسائل ذات الصلة بما فيها أعمال اللجنة التحضيرية الثانية والثالثة لمؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومؤتمر عام ٢٠١٥ لمراجعة المعاهدة، والطلب إلى لجنة كبار المسؤولين وضع تصور متكامل للتحرك في الفترة المقبلة بما في ذلك اقتراح خطوات إضافية تعرض على مجلس الجامعة في دورته العادية المقبلة.
- الطلب من كل من رئاسة مجلس الجامعة على المستوى الوزاري والأمين العام التواصل مع أمين عام الأمم المتحدة لإبلاغه بموقف الدول العربية وحثه على اضطلاع المنظمة بمسؤولياتها وبدور فعال.

القرار رقم ٧٦٤٦ - ج.خ-ج٢ بتاريخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٣ (المجلس الوزاري التحضيري للقمة في دورته العادية ٢٤ المنعقد بتاريخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٣ بالدوحة)

- أخذ العلم بتقرير وتوصيات لجنة كبار المسؤولين في اجتماعها الثامن عشر بتاريخ ١٧ آذار/مارس ٢٠١٣ وأن يتم التشاور بين السادة الوزراء لاتخاذ القرار المناسب بشأن المشاركة في أعمال اللجنة التحضيرية الثانية لمؤتمر ٢٠١٥ لمراجعة معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.
- توجيه شكر إلى توصيات لجنة كبار المسؤولين على تحركها في الساحة الدولية و الطلب إليها تأجيل جولة الزيارات المقررة خلال شهر نيسان/أبريل القادم، على أن ينظر في الموضوع على ضوء نتائج لقاء السيد الأمين العام والوفد

الوزاري مع الدول المعنية.

- تكليف المجموعة العربية بفيينا بتحديث مشروع القرار العربي ''القدرات النووية الإسرائيلية'' وتقديمه إلى المؤتمر العام القادم للوكالة الدولية للطاقة الذرية وحشد الدعم اللازم لإنجاحه.

إعلان الدوحة الصادر عن اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدوحة (٢٦ و ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٣)

- نؤكد على ضرورة إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وعلى نحو عاجل لوضع حد نهائي لسباق التسلح الذي تشهده المنطقة، ونؤكد تمسكنا بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واعتبارها ركيزة أساسية لنظام منع الانتشار الذي يستند إلى أهمية تنفيذ الالتزامات التي يتفق عليها في عملية مراجعة تنفيذ المعاهدة، وندعو إلى عقد المؤتمر الدولي لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في أقرب وقت ممكن والعمل على وضع تاريخ محدد للمؤتمر وأهمية أن تتم المشاورات تحت مظلة الأمم المتحدة وبجدول أعمال محدد، وبمشاركة الدول التي تعلن رسميا حضورها للمؤتمر، ونؤكد على أن المماطلة في تنظيم المؤتمر إلى ما بعد ٢٠١٢ يمثل انتهاكا لنظام منع الانتشار كله ويضر بمصداقية المعاهدة.
- نعلن عن رفضنا للمحاولات الرامية لتحميل الدول العربية مسئولية فشل المنظمين للمؤتمر الدولي حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، ونؤكد أن تأجيل المؤتمر مرده رفض إسرائيل الانصياع للإرادة الدولية ورغبتها في احتكار الأسلحة النووية في المنطقة، ونعبر مجددا عن عزمنا على تحقيق الأمن القومي العربي بكل الوسائل المشروعة.

الجمهورية العربية السورية

[الأصل: بالعربية]
[٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣]

١ - ترحب الجمهورية العربية السورية بجهود الأمم المتحدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وذلك من خلال قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقرارات مجلس الأمن، وقرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومؤتمرات المراجعة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٢ - وتؤكد على أن إنشاء مناطق إقليمية خالية من الأسلحة النووية في العالم يعتبر تدبيرا هاما من تدابير نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، ويساهم في تعزيز السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي، ويحافظ على مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٣ - كما تؤكد على حقيقة أن العائق الوحيد لعدم جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، هو تعنت إسرائيل وتجاهلها لكافة قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، التي طالبتها بشكل واضح وصريح بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ورفضها إخضاع جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي هذا السياق ترفض سوريا إضفاء الشرعية الدولية على القدرات النووية للدول غير الأطراف في المعاهدة، ومنع أي محاولة لضمها إلى نظام منع الانتشار كدول نووية، حرصا على عدم فقدان مصداقية المعاهدة وانهيار منظومة عدم الانتشار الدولية ككل، وكذلك على عدم خلق سباق للتسلح النووي في المنطقة وفي العالم أجمع.

٤ - وتؤكد على ضرورة عدم الربط بأي شكل من الأشكال بين مسألة إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وبين عملية السلام في المنطقة، لأن هذا الربط هدفه الرئيسي هو العرقلة والتسويف في إنشاء المنطقة. وأن أي إشارة لتحديد دول منطقة الشرق الأوسط، لا تشكل تعريفا للمنطقة.

٥ - والتزاما من الجمهورية العربية السورية بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي، فقد تقدمت في نيسان/أبريل عام ٢٠٠٣ وباسم المجموعة العربية بمبادرة إلى مجلس الأمن في نيويورك من أجل إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي، والتي أعلنت سوريا في حينه وأمام المجتمع الدولي أنها ستساهم مع أشقائها العرب ومع دول العالم المحبة للسلام وبشكل فعال في تحويل منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل، إلا أن مواقف بعض الدول النافذة في مجلس الأمن عرقلت تلك المبادرة

التي عادت الجمهورية العربية السورية لطرحها ثانية بصيغة مشروع قرار باللون الأزرق أمام مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ ولا زالت الجمهورية العربية السورية تنتظر تحرك مجلس الأمن لاعتماده.

٦ - والتأكيد على ضرورة أن يعمل مجلس الأمن على تحمل المسؤولية الملقاة على عاتقه، وبخاصة الدول الوديعة لمعاهدة عدم الانتشار التي تبنت قرار الشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر مراجعة وتمديد معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥، الملزمة بالضغط على إسرائيل من أجل تحقيق جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية.

٧ - التأكيد على ضرورة الالتزام الكامل من قبل جميع الدول الأطراف بقرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥ الذي اعتبر جزءا لا يتجزأ من صفقة شاملة ضمن مجموعة مقررات صدرت عن مؤتمر استعراض وتمديد المعاهدة عام ١٩٩٥، والمعنونة ''تعزيز عملية استعراض المعاهدة'' و ''المبادئ والأهداف المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي'' و ''تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية'' و ''القرار المتعلق بالشرق الأوسط''.

٨ - ضرورة المحافظة على ما جاء في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي للمعاهدة عام ٢٠٠٠، الذي أقرّ بأن قرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥ سيبقى ساريا إلى أن تتحقق أهدافه وغاياته، وأقرّ أيضا بأن هذا القرار يشكل عنصرا أساسيا من نتائج مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ١٩٩٥.

٩ - إن عدم انعقاد مؤتمر عام ٢٠١٢، الذي أقره مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠١٠، الهادف إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط كان نتيجة لرفض إسرائيل لجميع الدعوات للمشاركة فيه وللولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على مصداقية قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. وإن الرفض الإسرائيلي لمجرد المشاركة في مثل هذا المؤتمر، يأتي في سياق السياسات الإسرائيلية التي تتبعها إسرائيل بصورة ممنهجة، سياسة رفض قرارات الشرعية الدولية، ويؤكد عدم جدية إسرائيل وعدم رغبتها الصادقة في إنشاء هذه المنطقة.

١٠ - إن فشل انعقاد مؤتمر عام ٢٠١٢ الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، يؤكد مرة أخرى على مسؤولية مجلس الأمن المتمثلة بضرورة الضغط على إسرائيل من أجل إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، خاصة وأن الدول الوديعة للمعاهدة تتمتع بالعضوية الدائمة لمجلس الأمن، ومن أجل الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي وإزالة ترسانتها النووية ووسائل إيصالها، وبالتالي إخضاع جميع

نشاطاتها النووية إلى اتفاقية الضمانات الشاملة التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٤٨٧ (١٩٨١). وتطالب سوريا الميسر والدول الراعية لقرار الشرق الأوسط، بعقد المؤتمر الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في أقرب وقت ممكن وقبل نهاية العام الجاري.

أوكرانيا

[الأصل: بالروسية]
[٣١ أيار/مايو ٢٠١٣]

١ - تؤيد أوكرانيا عملية إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. فإنشاء مثل هذه المناطق يساهم في تحقيق مقاصد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فضلا عن كونها عاملا هاما يؤدي إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين.

٢ - ومن العناصر الهامة اللازمة لتفعيل هذه المناطق الخالية من الأسلحة النووية امتثالُ الدول الحائزة للأسلحة النووية لمقتضيات المعاهدات التي تُنشأ بموجبها هذه المناطق. ويعتبر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط خطوةً هامة وضرورية نحو ضمان الاستقرار ومنع الانتشار غير المراقب للمواد والتكنولوجيات النووية في المنطقة.

٣ - وتعرب أوكرانيا عن أسفها لامتداد المهلة الزمنية المقررة لتنفيذ القرار المتعلق بعقد مؤتمر يتناول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط الذي صدر عن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠.

٤ - وقد أوضحت أوكرانيا موقفها هذا أثناء انعقاد الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعقود لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ (٢٢ نيسان/أبريل - ٣ أيار/مايو ٢٠١٣، جنيف)، وفي الجولة الأخيرة من جولات الحوار السياسي بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار على الصعيد العالمي (اللجنة المعنية بعدم الانتشار - الفريق العامل المعني بنزع السلاح وتحديد الأسلحة على الصعيد العالمي) (١٥ أيار/مايو ٢٠١٣، كييف).

رابعا – الردّ الوارد من الاتحاد الأوروبي

الاتحاد الأوروبي

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣]

١ – ما فتئ الاتحاد الأوروبي يؤيد بقوة منذ عام ١٩٩٥ الاضطلاع بعملية تفضي إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط.

٢ – ففي عام ١٩٩٥، أصدر الاتحاد الأوروبي إعلان برشلونة الذي يلتزم بموجبه الاتحاد ودوله الأعضاء، إلى جانب جميع بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالسعي إلى إنشاء ''منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط، يمكن التحقق منها بشكل متبادل وفعال''.

٣ – وفي ١٩ و ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، نظم الاتحاد الأوروبي حلقة دراسية في باريس تناولت موضوع ''أمن منطقة الشرق الأوسط، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ونزع السلاح''. وأكد مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠١٠ أهمية الاضطلاع بعملية تفضي إلى التنفيذ الكامل لأحكام القرار الصادر عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. وتحقيقا لهذه الغاية، أقر المؤتمر عدة خطوات عملية منها النظرُ في جميع الجهود الرامية إلى دعم تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بما فيها عرض الاتحاد الأوروبي استضافة حلقة دراسية تُعقد لمتابعة سابقتها المنظَّمة في عام ٢٠٠٨. وقد عُقدت تلك الحلقة الدراسية التي نظمها تحالف الاتحاد الأوروبي لعدم الانتشار في بروكسل في ٦ و ٧ تموز/يوليه ٢٠١١. وبعد تعيين الميسر المعني بعقد مؤتمر عام ٢٠١٢، قام التحالف، في ظل تعاون وثيق مع فريق عمل الميسر وبمشاركة وكيل وزارة الخارجية الفنلندية، بتنظيم حلقة دراسية ثانية في بروكسل في ٥ و ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

٤ – إن الاتحاد الأوروبي يقدم الدعم الكامل للعملية، وقد حظي هذا الدعم إلى جانب دور الاتحاد في تلك العملية ومساهمته فيها بتقدير واسع النطاق من جهات منها الميسر الذي يحتفظ الاتحاد معه بقنوات اتصال وثيقة. والاتحاد، إذ يأسف لتأجيل انعقاد مؤتمر عام ٢٠١٢، على أهبة الاستعداد لمد يد العون إلى الميسر وإلى منظمي المؤتمر إذا ما طُلب منه ذلك.